

العقل الكلي والقانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية عند زينون الرواقي: قراءة فلسفية تحليلية

فوزية الطاهر خليفة الفراج

قسم الفلسفة- كلية الآداب الزاوية- جامعة الزاوية

f.alfarah@zu.edu.ly

Universal Reason and Natural Law in Stoic Philosophy according to Zeno of Citium: An Analytical Philosophical Reading

Fawzia Al-Taher Khalifa Al-Farah

Department of Philosophy, Faculty of Arts, Al-Zawiya, University of Zawiya

تاريخ الاستلام: 2025/01/13 تاريخ المراجعة 18 / 2 / 2025 تاريخ القبول: 2025/03/12- تاريخ النشر: 2025 /03/27

الملخص

تناولت الدراسة موضوع العقل الكلي والقانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية عند زينون الرواقي، من خلال قراءة فلسفية تحليلية تكشف العلاقة بين التصور الكوني والتصور الأخلاقي في الرواقية. وبيّنت الدراسة أن العقل الكلي يمثل المبدأ المنظم للطبيعة والكون، وأنه ليس عقلاً مفارقاً للعالم، بل مبدأ محايد يتخلل الموجودات ويمنحها وحدتها ونظامها. كما أوضحت أن القانون الطبيعي هو التعبير الأخلاقي والعملية عن هذا العقل الكلي، إذ يوجّه الإنسان إلى العيش وفق الطبيعة والعقل والفضيلة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأخلاق الرواقية عند زينون تقوم على ضبط الانفعالات، وقبول الضرورة، وموافقة الإرادة الإنسانية للنظام الكوني العاقل.

الكلمات المفتاحية: العقل الكلي، القانون الطبيعي، زينون الرواقي، الفلسفة الرواقية، العيش وفق الطبيعة.

Abstract

The study examined the concept of the universal reason and natural law in Stoic philosophy according to Zeno of Citium through an analytical philosophical reading that reveals the relationship between the cosmic and ethical dimensions of Stoicism. The study showed that universal reason represents the organizing principle of nature and the cosmos, and that it is not separate from the world, but an immanent principle that pervades beings and grants them unity and order. It also clarified that natural law is the ethical and practical expression of this universal reason, guiding human beings to live according to nature, reason, and virtue. The study concluded that Zeno's Stoic ethics are based on controlling passions, accepting necessity, and aligning human will with the rational cosmic order.

Keywords: Universal reason, natural law, Zeno of Citium, Stoic philosophy, living according to nature.

المقدمة

مثّلت الفلسفة الرواقية إحدى أبرز المدارس الفلسفية التي ظهرت في العصر الهلنستي، وهو العصر الذي اتجه فيه التفكير الفلسفي إلى العناية بالإنسان ومصيره الأخلاقي، بعد أن كانت الفلسفة اليونانية قد بلغت ذروتها النظرية عند أفلاطون وأرسطو. وقد جاءت الرواقية في إطار تاريخي اتسم بالاضطراب السياسي والاجتماعي، فحاولت أن تقدم للإنسان رؤية فلسفية تعينه على مواجهة تقلبات الحياة، لا من خلال الانفصال عن العالم، بل من خلال فهم نظامه والانسجام معه.

ومن هنا لم تكن الرواقية مجرد مذهب نظري في الطبيعة أو الأخلاق، بل كانت طريقة في الحياة، تقوم على تهذيب النفس، وضبط الانفعالات، وتوجيه الإرادة وفق العقل والطبيعة. (1)

وتنسب الرواقية في نشأتها الأولى إلى زينون الكتيومي، الذي اتخذ من الرواق المصور في أثينا مكاناً للتعليم، ومنه اشتق اسم المدرسة الرواقية. وقد تميزت فلسفة زينون بأنها حاولت الجمع بين النظر والعمل، وبين فهم الكون وتوجيه السلوك الإنساني، إذ لم يكن هدف الفلسفة عنده مجرد تحصيل المعرفة، بل الوصول إلى حياة فاضلة منسجمة مع الطبيعة. ولهذا ارتبطت الرواقية منذ بدايتها بفكرة أن الإنسان لا يستطيع أن يحيا حياة مستقيمة إلا إذا فهم موقعه داخل النظام الكوني العام، وأدرك أن وجوده ليس منفصلاً عن الطبيعة، بل هو جزء من بنيتها وقانونها. (2)

وتقوم الرؤية الرواقية للعالم على تصور كلي للطبيعة، حيث لا يُنظر إلى الكون بوصفه مجموعة أشياء متفرقة، وإنما بوصفه كائناً حياً منظماً، تحكمه قوة عاقلة تسري في جميع أجزائه. وقد عبّر الرواقيون عن هذه القوة بمفاهيم متعددة، منها اللوغوس، والنار العاقلة، والنفس الكونية، والـ Pneuma، وهي كلها تشير إلى مبدأ فعال يمنح الأشياء نظامها وصورتها وحركتها. ومن هنا يظهر مفهوم العقل الكلي بوصفه جوهرًا منظماً للعالم، لا عقلاً مفارقاً للطبيعة، بل عقلاً محايثاً لها، حاضرًا في الكون والإنسان معًا. (3)

ومن هذا التصور للعقل الكلي نشأت فكرة القانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية. فالقانون عند الرواقيين ليس مجرد أمر وضعي تصنعه الجماعات البشرية بحسب مصالحها، وإنما هو قانون أعمق، مصدره الطبيعة العاقلة ذاتها. وقد نُسب إلى زينون أن طبيعة الإنسان جزء من طبيعة الكون، وأن غاية الإنسان أن يعيش بحسب طبيعته وطبيعة الكون، وألا يفعل ما ينهى عنه القانون العام، أي قانون الطبيعة، الذي هو العقل السليم المتخلل في كل شيء. وبذلك يصبح القانون الطبيعي في الرواقية تعبيراً عن العقل الكوني، وتصبح الأخلاق الإنسانية امتداداً للنظام العقلي العام الذي يحكم العالم. (4)

وقد اتخذت هذه الفكرة امتداداً واضحاً في الفكر الروماني، ولا سيما عند شيشرون، الذي عرض القانون بوصفه عقلاً أعلى كامناً في الطبيعة، يأمر بما يجب فعله وينهى عما يخالفه. وهذا الامتداد يدل على أن القانون الطبيعي في الرواقية لم يكن فكرة أخلاقية محدودة، بل كان أساساً فلسفياً لفهم العدالة والواجب والمساواة بين البشر، لأن جميع الناس يشتركون في العقل، وينتمون إلى طبيعة واحدة يحكمها قانون كلي. (5)

وعلى هذا الأساس، فإن البحث في العقل الكلي والقانون الطبيعي عند زينون الرواقي لا يعني دراسة مفهومي منفصلين، بل يعني الكشف عن الصلة العميقة بين الرؤية الكونية والرؤية الأخلاقية في الفلسفة الرواقية. فالعقل الكلي هو المبدأ الذي يمنح العالم نظامه، والقانون الطبيعي هو الصورة العملية لهذا النظام في حياة الإنسان. ومن ثم فإن الفلسفة الرواقية عند زينون تقوم على وحدة وثيقة بين الطبيعة والعقل والأخلاق، حيث لا تتحقق الفضيلة إلا بالعيش وفق الطبيعة، ولا يُفهم القانون الطبيعي إلا بوصفه تعبيراً عن العقل الكلي الذي يتخلل الكون والإنسان معًا.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية عند زينون الرواقي، بوصفهما مفهوميين مركزيين لفهم البناء الفلسفي والأخلاقي للرواقية. فقد قامت الرؤية الرواقية على تصور الكون باعتباره نظاماً عقلياً منظماً، لا تحكمه المصادفة أو الفوضى، وإنما يخضع لمبدأ كلي عاقل يتخلل الموجودات ويمنحها وحدتها وانتظامها. ومن هنا أصبح العقل الكلي أساساً لفهم الطبيعة والإنسان، وأصبح القانون الطبيعي تعبيراً عن هذا النظام العقلي في المجال الأخلاقي والعملي.

وتبرز المشكلة في أن فلسفة زينون الرواقي لا تفصل بين الكون والأخلاق، ولا بين الطبيعة والسلوك الإنساني؛ فالإنسان عنده لا يبلغ الفضيلة إلا عندما يدرك أنه جزء من طبيعة كلية عاقلة، وأن عليه أن يوافق أفعاله مع قانونها العام.

وبذلك يصبح القانون الطبيعي ليس مجرد قاعدة أخلاقية أو تشريع اجتماعي، بل مبدأً كونياً يرتبط بالعقل الكلي الذي يحكم العالم، ويحدد للإنسان طريق العيش وفق الطبيعة.

ومن هنا لا تقتصر مشكلة الدراسة على تعريف العقل الكلي أو القانون الطبيعي كلٌّ على حدة، بل تمتد إلى تحليل العلاقة بينهما، وبيان كيف جعلت الرواقية من العقل الكوني أساساً للنظام الطبيعي، ومن القانون الطبيعي أساساً للسلوك الأخلاقي. كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى إسهام زينون الرواقي في تأسيس رؤية فلسفية ترى أن الفضيلة لا تتحقق إلا بالانسجام مع الطبيعة والعقل، وأن القانون الحقيقي ليس قانوناً وضعياً متغيراً، بل قانون عقلي كلي ثابت.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيس

- كيف تتحدد العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية عند زينون الرواقي، وما أثر هذه العلاقة في بناء التصور الأخلاقي للعيش وفق الطبيعة؟

- الأسئلة الفرعية

1. ما الإطار التاريخي والمفاهيمي للفلسفة الرواقية عند زينون، وكيف تشكلت مفاهيم العقل الكلي والطبيعة والقانون الطبيعي؟
2. كيف نظر زينون والرواقيون إلى العقل الكلي بوصفه مبدأً منظماً للطبيعة والكون، وما علاقة العقل الإنساني بهذا العقل الكوني؟
3. كيف أصبح القانون الطبيعي تعبيراً عن العقل الكلي في الفلسفة الرواقية، وما أثر ذلك في بناء الأخلاق الرواقية القائمة على العيش وفق الطبيعة والفضيلة وضبط الانفعالات؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تناولها أحد الموضوعات المركزية في الفلسفة الرواقية، وهو العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي عند زينون الرواقي. كما تسهم الدراسة في توضيح الأساس الفلسفي الذي قامت عليه الرؤية الرواقية للكون والإنسان والأخلاق، من خلال بيان ارتباط الطبيعة بالعقل والفضيلة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إبراز قيمة الفلسفة الرواقية في توجيه السلوك الإنساني نحو الاتزان وضبط الانفعالات والعيش وفق العقل والطبيعة. كما يمكن أن تعيد الدراسة في فهم الأسس الفلسفية لفكرة القانون الطبيعي، وعلاقتها بمفاهيم العدالة والواجب والمسؤولية الأخلاقية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على الإطار التاريخي والمفاهيمي للفلسفة الرواقية عند زينون الرواقي.
2. بيان مفهوم العقل الكلي في الفلسفة الرواقية، ودوره في تفسير النظام الكوني والطبيعي.
3. توضيح علاقة العقل الإنساني بالعقل الكلي في التصور الرواقي.
4. الكشف عن مفهوم القانون الطبيعي عند زينون الرواقي، وبيان علاقته بالعقل الكلي.
5. تحليل أثر القانون الطبيعي في بناء الأخلاق الرواقية القائمة على العيش وفق الطبيعة.

6. إبراز الدلالة الفلسفية للعلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي في تشكيل رؤية زينون للإنسان والفضيلة والواجب.

مصطلحات الدراسة

1. العقل الكلي يقصد بالعقل الكلي في الفلسفة الرواقية ذلك المبدأ العقلي العام الذي يتخلل الكون وينظم موجوداته، وهو ليس عقلاً منفصلاً عن الطبيعة، بل قوة محايدة لها تمنح الأشياء نظامها وصورتها وحركتها. وقد عبّر الرواقيون عنه بمفاهيم متعددة، مثل: اللوغوس، والنار العاقلة، والنفس الكونية، والPneuma.⁽⁶⁾ يقصد بالعقل الكلي في هذه الدراسة ذلك المبدأ الكوني العاقل الذي جعله زينون والرواقيون أساساً لنظام الطبيعة، ومصدرًا للفهم الأخلاقي الذي يربط الإنسان بالكون وقوانينه.

2. القانون الطبيعي: يقصد بالقانون الطبيعي ذلك القانون الذي لا يستمد سلطته من العرف البشري أو التشريع الوضعي، بل من الطبيعة العاقلة نفسها، وهو عند الرواقين مرتبط بالعقل الإلهي أو العقل السليم المتخلل في كل شيء. وقد نُسب إلى زينون أن قانون الطبيعة هو العقل السليم الذي يحكم الكون، وأن على الإنسان أن يعيش وفق طبيعته وطبيعة الكون.⁽⁷⁾

يقصد بالقانون الطبيعي في هذه الدراسة القانون العقلي الكوني الذي يوجّه سلوك الإنسان عند زينون الرواقي، ويجعله مطالبًا بالعيش وفق الطبيعة والفضيلة والانسجام مع النظام العام للكون.

3. الفلسفة الرواقية: الفلسفة الرواقية مدرسة فلسفية ظهرت في العصر الهلنستي، وتُنسب في نشأتها إلى زينون الكتيومي، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى الرواق المصور في أثينا حيث كان زينون يجتمع بتلاميذه. وتتميز الرواقية بأنها لا تنظر إلى الفلسفة بوصفها معرفة نظرية فقط، بل باعتبارها طريقة حياة تقوم على تهذيب النفس والعيش وفق العقل والطبيعة.⁽⁸⁾

يقصد بالفلسفة الرواقية في هذه الدراسة المذهب الفلسفي الذي أسسه زينون، والذي يربط بين الطبيعة والعقل والأخلاق، ويرى أن تحقيق الفضيلة يكون بالانسجام مع القانون الطبيعي والنظام الكوني.

4. زينون الرواقي: زينون الرواقي هو مؤسس المدرسة الرواقية، وُلد في كتيوم، ثم انتقل إلى أثينا، واتخذ من الرواق المصور مكانًا للتعليم. وقد ارتبط اسمه بتأسيس الاتجاه الرواقي الذي جعل الفلسفة منهجًا للحياة، ودعا إلى العيش وفق الطبيعة والعقل، وجعل الفضيلة أساس السعادة الإنسانية.⁽⁹⁾

يقصد بزينون الرواقي في هذه الدراسة الفيلسوف المؤسس للرواقية، الذي سيتم تحليل تصوره للعقل الكلي والقانون الطبيعي من خلال ما نُسب إليه في المصادر الرواقية والكتابات اللاحقة.

5. العيش وفق الطبيعة: يقصد بالعيش وفق الطبيعة في الفلسفة الرواقية أن يجعل الإنسان حياته منسجمة مع النظام العقلي الكوني، وأن يوجه أفعاله وفق العقل لا وفق الانفعالات والأهواء. فالإنسان عند الرواقين جزء من الطبيعة الكلية، ولا تتحقق فضيلته إلا حين يوافق سلوكه قانون الطبيعة والعقل.⁽¹⁰⁾ يقصد بالعيش وفق الطبيعة في هذه الدراسة المبدأ الأخلاقي الذي يربط بين العقل الكلي والقانون الطبيعي، ويجعل الفضيلة عند زينون قائمة على موافقة الإنسان للنظام الكوني العاقل.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي، وذلك من خلال تتبع نشأة الفلسفة الرواقية عند زينون، وبيان الإطار التاريخي والفلسفي الذي ظهرت فيه مفاهيم العقل الكلي والقانون الطبيعي. كما تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي في تفسير دلالة هذه المفاهيم داخل النسق الرواقي، وبيان العلاقة بين العقل الكلي بوصفه مبدأً منظمًا للكون، والقانون الطبيعي بوصفه تعبيرًا أخلاقيًا وعمليًا عن هذا النظام.

وتستفيد الدراسة كذلك من المنهج المقارن عند الحاجة، من خلال الإشارة إلى امتداد فكرة القانون الطبيعي في الفكر الروماني، خاصة عند شيشرون، بما يساعد على توضيح أثر التصور الرواقي في بناء مفهوم القانون الطبيعي. كما تستخدم الدراسة المنهج النقدي في التعامل مع المصادر؛ نظراً لأن كتابات زينون الأصلية لم تصل كاملة، وأن كثيراً من آرائه نُقلت عبر شذرات ومصادر لاحقة.

حدود الدراسة

أولاً: الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على بحث العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية عند زينون الرواقي، من خلال تحليل تصور الرواقية للطبيعة والعقل والكون، وبيان أثر ذلك في بناء القانون الطبيعي والأخلاق القائمة على العيش وفق الطبيعة.

ثانياً: الحدود الفلسفية: تركز الدراسة على الفلسفة الرواقية في مرحلتها التأسيسية، وبخاصة عند زينون الرواقي، مع الاستفادة من الشروح والمصادر اللاحقة التي نقلت الفكر الرواقي وفسرته، مثل بعض التصورات الواردة عند شيشرون والرواقيين المتأخرين، بقدر ما تخدم موضوع الدراسة.

ثالثاً: الحدود التاريخية: تتناول الدراسة الفلسفة الرواقية منذ نشأتها في العصر الهلنستي، مع التركيز على زينون الرواقي بوصفه مؤسس المدرسة، ثم الإشارة إلى بعض الامتدادات اللاحقة للفكرة الرواقية في القانون الطبيعي عند شيشرون.

رابعاً: الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على تحليل النصوص والمصادر الفلسفية المتاحة حول الرواقية، مع مراعاة أن كتابات زينون الأصلية لم تصل كاملة، وأن كثيراً من آرائه وردت من خلال شذرات ونقول لاحقة، مما يتطلب التعامل النقدي مع هذه المصادر.

تقسيمات الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة ونتائج، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة

المبحث الأول: الإطار التاريخي والمفاهيمي للفلسفة الرواقية عند زينون

أولاً: نشأة الفلسفة الرواقية ومكانة زينون الرواقي فيها

ثانياً: مفهوم العقل الكلي والقانون الطبيعي في البيئة الرواقية

المبحث الثاني: العقل الكلي في الفلسفة الرواقية عند زينون

أولاً: العقل الكلي بوصفه مبدأً منظماً للطبيعة والكون

ثانياً: علاقة العقل الإنساني بالعقل الكلي

المبحث الثالث: القانون الطبيعي وأبعاده الأخلاقية عند زينون الرواقي

أولاً: القانون الطبيعي بوصفه تعبيراً عن العقل الكلي

ثانياً: العيش وفق الطبيعة وأثره في بناء الأخلاق الرواقية

الخاتمة

النتائج

المبحث الأول: الإطار التاريخي والمفاهيمي للفلسفة الرواقية عند زينون

تُعد الفلسفة الرواقية واحدة من أهم المدارس الفلسفية التي ظهرت في العصر الهلنستي، فقد جاءت في مرحلة اتجه فيها التفكير الفلسفي إلى معالجة قضايا الإنسان العملية والأخلاقية، بعد التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها

العالم اليوناني عقب تراجع المدينة-الدولة وظهور أنماط جديدة من الحياة العامة. حيث لم تعد الفلسفة مجرد بحث نظري في الوجود والمعرفة، بل أصبحت منهجاً للحياة، ووسيلة لتوجيه الإنسان نحو الاتزان الداخلي والفضيلة ومقاومة اضطرابات الواقع.

وقد ارتبطت الرواقية منذ نشأتها باسم زينون الرواقي، الذي جعل من الفلسفة طريقاً عملياً للعيش وفق الطبيعة والعقل. ومن هنا فإن فهم العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي في الرواقية يتطلب أولاً الوقوف على نشأة هذه المدرسة، ومكانة زينون فيها، ثم توضيح المفاهيم المؤسسة التي يقوم عليها النسق الرواقي، مثل الطبيعة، واللوغوس، والعقل الكلي، والقانون الطبيعي. وبذلك يمثل هذا المبحث مدخلاً ضرورياً لفهم الأساس التاريخي والمفاهيمي الذي تنطلق منه الدراسة.

أولاً: نشأة الفلسفة الرواقية ومكانة زينون الرواقي فيها

ظهرت الفلسفة الرواقية في العصر الهلنستي، وهو العصر الذي أعقب المرحلة الكلاسيكية الكبرى في الفلسفة اليونانية، حيث انتقل الاهتمام الفلسفي من بناء الأنساق النظرية الكبرى إلى البحث في كيفية عيش الإنسان وسلوكه العملي. وقد جاءت الرواقية في بيئة اتسمت بكثرة الاضطرابات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي جعلها تبحث عن أساس داخلي ثابت يحقق للإنسان الطمأنينة، ويجعله قادراً على مواجهة تقلبات الحياة من خلال العقل والفضيلة. (11)

وقد سميت الرواقية بهذا الاسم نسبة إلى الرواق المصور في أثينا، وهو المكان الذي كان زينون الكتيومي يجتمع فيه بتلاميذه ويلقي عليهم تعاليمه. ومن هذا المكان نشأت المدرسة الرواقية، ثم تطورت لاحقاً على يد تلامذته ومن جاء بعدهم من أعلام الرواق القديم والوسيط والحديث. ولم تكن الرواقية من صنع زينون وحده من حيث اكتمال تفاصيلها اللاحقة، لكنه يبقى المؤسس الأول الذي وضع الاتجاه العام للمذهب، وربط الفلسفة بالحياة العملية والتهديب الأخلاقي. (12) ويُعد زينون الرواقي الشخصية المؤسسة لهذا الاتجاه، فقد ولد في كتيوم، ثم انتقل إلى أثينا، وتأثر بعدد من المدارس الفلسفية السابقة، قبل أن يستقل بتعاليمه الخاصة في الرواق. وتذكر المصادر أن زينون اتسم بسلوك وقور وحياة بسيطة، وأن القدماء عدّوه مثلاً أخلاقياً في الجدية وضبط النفس. وهذه الصورة الأخلاقية لزينون ليست أمراً هامشياً، بل ترتبط بطبيعة الرواقية ذاتها، لأنها فلسفة لا تفصل بين القول والعمل، ولا بين النظرية والسلوك. (13)

ومن المهم الإشارة إلى أن كتابات زينون الأصلية لم تصل كاملة، وإنما وصلت إلينا آراؤه من خلال شذرات ونقول ومصادر لاحقة. ولذلك فإن دراسة فلسفته تتطلب قدرًا من الحذر المنهجي، لأن كثيراً من أفكاره وردت عبر ديوجين اللايرتي، وشيشرون، وبلوتارخ، وجالينوس، وغيرهم من المؤرخين والناقدين. وهذا يعني أن الباحث في زينون لا يتعامل مع نصوص مباشرة كاملة، بل مع مادة فلسفية منقولة تحتاج إلى تحليل ومقارنة وتدقيق. (14)

وقد تميزت الرواقية منذ بدايتها بأنها لم تنظر إلى الفلسفة بوصفها معرفة مجردة أو نشاطاً نظرياً خالصاً، بل بوصفها طريقة حياة وممارسة عملية. فالفلسفة عند الرواقيين تدريب للنفس، وتهذيب للانفعالات، وتعليم للإنسان كيف يوافق عقله نظام الطبيعة. ومن هنا اتجهت الرواقية إلى ربط الحكمة بالسلوك، والفضيلة بالانسجام مع القانون الكوني، لا بمجرد التأمل المجرد أو الجدل النظري. (15)

وتنقسم الفلسفة الرواقية، في صورتها العامة، إلى ثلاثة أقسام مترابطة: المنطق، والطبيعة، والأخلاق. وقد شبّه الرواقيون هذه الأقسام بالكائن الحي؛ فالمنطق يمثل العظام والأوتار، والطبيعة تمثل اللحم والدم، أما الأخلاق فتمثل الروح أو الغاية التي تتجه إليها الفلسفة. وهذا التشبيه يكشف أن الأخلاق الرواقية لا تنفصل عن فهم الطبيعة، وأن السلوك الإنساني لا يستقيم إلا إذا تأسس على تصور صحيح للكون والعقل والنظام. (16)

وفي هذا الإطار تظهر مكانة زينون بوصفه واضع الأساس الأول للفكرة الرواقية الكبرى، وهي أن الإنسان ينبغي أن يعيش وفق الطبيعة. فهذه العبارة لا تعني مجرد التكيف مع الوقائع الخارجية، بل تعني أن الإنسان يجب أن يوافق حياته مع النظام العقلي الكامن في الكون، وأن يجعل إرادته متسقة مع القانون العام الذي يحكم الطبيعة. وبذلك تصيح الفلسفة عند زينون بحثاً في كيفية جعل الحياة الإنسانية جزءاً من النظام الكوني العاقل. (17)

وقد أسهمت الرواقية، من خلال هذا التأسيس، في تحويل الفلسفة إلى مشروع أخلاقي كوني؛ لأنها لم تجعل الفضيلة شأنًا فرديًا ضيقًا، بل ربطتها بانتماء الإنسان إلى طبيعة كلية واحدة. فالإنسان عند زينون والرواقيين ليس كائنًا منفصلاً عن الكون، بل هو جزء من نظام كلي، ومن ثم فإن صلاحه الأخلاقي لا يتحقق إلا حين يدرك هذا الانتماء ويعيش بمقتضاه. (18)

ترى الباحثة أن نشأة الرواقية عند زينون لا يمكن فهمها بوصفها حدثاً تاريخياً فقط، بل ينبغي النظر إليها بوصفها استجابة فلسفية لحاجة الإنسان إلى معنى أخلاقي ثابت في عالم مضطرب. فقد جعل زينون الفلسفة طريقاً للحياة، وربط بين السلوك الإنساني والنظام الكوني، وهو ما مهد لظهور العلاقة الوثيقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي في النسق الرواقي.

ثانياً: مفهوم العقل الكلي والقانون الطبيعي في البيئة الرواقية

يقوم التصور الرواقي للعالم على فكرة أن الكون ليس فوضى أو تجمعا عشوائياً للأشياء، بل هو نظام كلي عاقل، تحكمه قوة منظمة تتخلل جميع الموجودات. وقد عبّر الرواقيون عن هذه القوة بمصطلحات متعددة، منها اللوغوس، والعقل الكوني، والنار العاقلة، والنفس الكونية، والـPneuma. وكل هذه المصطلحات تشير إلى مبدأ فعال يمنح العالم نظامه ووحدته وحركته. (19)

والعقل الكلي في الرواقية ليس عقلاً مفارقاً للعالم، كما هو الحال في بعض التصورات التي تفصل بين الإله والطبيعة، بل هو عقل محايت للكون، حاضر فيه ومنتشر في أجزائه. فالكون عند الرواقيين أشبه بكائن حي، والإله أو العقل الكلي يقوم فيه مقام النفس في الجسد، يمنحه الحياة والحركة والتدبير. ومن هنا فإن الطبيعة ليست مادة صامتة، بل نظام عاقل يحكمه مبدأ كلي منظم. (20)

وقد ارتبط هذا التصور بمفهوم اللوغوس، الذي يدل على العقل والنظام والقانون في آن واحد. فاللوغوس هو المبدأ الذي يربط أجزاء الكون بعضها ببعض، ويجعل حركة الأشياء خاضعة لترتيب عقلي. ولذلك لا يمكن فهم الأخلاق الرواقية بمعزل عن هذا التصور الطبيعي؛ لأن الإنسان لا يعيش عيشاً فاضلاً إلا إذا جعل عقله الخاص منسجماً مع اللوغوس الكلي الذي يحكم العالم. (21)

ومن هذا الأساس نشأ مفهوم القانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية. فالقانون الطبيعي ليس قانوناً وضعياً تضعه الجماعات البشرية، ولا قاعدة عرفية تتغير بتغير المجتمعات، بل هو القانون العام الصادر عن الطبيعة العاقلة نفسها. ولهذا ارتبط القانون الطبيعي عند الرواقيين بالعقل الإلهي أو العقل السليم الذي يتخلل كل شيء، ويحدد ما ينبغي للإنسان فعله وما يجب عليه تجنبه. (22)

وقد نُسب إلى زينون أن طبيعة الإنسان جزء من طبيعة الكون، وأن غاية الإنسان أن يعيش بحسب طبيعته وطبيعة الكون، وألا يفعل ما ينهي عنه القانون العام، أي قانون الطبيعة، الذي هو العقل السليم المتخلل في كل شيء. وهذا النص يمثل أساساً مهماً في فهم العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي؛ إذ يجعل القانون الطبيعي تعبيراً عملياً عن العقل الكوني، ويجعل الأخلاق امتداداً للنظام الطبيعي العام. (23)

ومن هنا يتضح أن القانون الطبيعي في الرواقية لا ينفصل عن الطبيعة ولا عن العقل؛ فهو قانون طبيعي لأنه صادر عن نظام الطبيعة، وهو قانون عقلي لأنه يقوم على اللوغوس أو العقل الكلي، وهو قانون أخلاقي لأنه يوجه الإنسان نحو الفعل الصحيح. ولذلك فإن القانون الطبيعي عند زينون والرواقيين يجمع بين البعد الكوني والبعد الأخلاقي، فلا يكون مجرد تشريع خارجي، بل معيارًا داخليًا للسلوك الفاضل. (24)

وقد ظهر امتداد هذا التصور بوضوح عند شيشرون، الذي عبّر عن القانون بأنه أسمى عقل كامن في الطبيعة، يأمر بما يجب فعله وينهى عما يخالفه. وتدلل هذه الصياغة على أن الفكرة الرواقية في القانون الطبيعي قد انتقلت من مجال الفلسفة الأخلاقية إلى مجال التفكير القانوني والسياسي، دون أن تفقد أساسها الأول، وهو أن القانون الحقيقي قائم في العقل والطبيعة لا في العرف البشري وحده. (25)

وتتجلى أهمية العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي في أنها تفسر وحدة النسق الرواقي؛ فالطبيعة عند الرواقيين عاقلة، والعقل قانوني منظم، والقانون أخلاقي موجه للسلوك. ومن ثم فإن الإنسان لا يحقق فضيلته بمجرد معرفة القواعد الأخلاقية، بل بتحويل حياته إلى صورة منسجمة مع النظام الكوني، بحيث يصبح فعله الخاص امتدادًا للعقل العام الذي يحكم الكون. (26)

مما سبق ترى الباحثة أن العقل الكلي والقانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية ليسا مفهومين منفصلين، بل يمثلان وجهين لرؤية واحدة؛ فالعقل الكلي يفسر انتظام الكون، والقانون الطبيعي يترجم هذا الانتظام إلى قاعدة أخلاقية للإنسان. ومن ثم فإن فهم القانون الطبيعي عند زينون لا يتم إلا من خلال فهم اللوغوس والعقل الكوني، لأن القانون في جوهره هو التعبير العملي عن العقل المتخلل في الطبيعة.

يتضح من خلال هذا المبحث أن الفلسفة الرواقية نشأت في إطار تاريخي وفكري جعلها تهتم بالإنسان وسلوكه العملي، لكنها لم تفصل هذا السلوك عن تصور كوني شامل. فقد أسس زينون الرواقي مدرسة فلسفية جعلت من العيش وفق الطبيعة مبدأً مركزيًا، وربطت بين الفضيلة والانضباط الداخلي وموافقة العقل للنظام الكوني.

كما تبين أن مفهومي العقل الكلي والقانون الطبيعي يمثلان أساسين مترابطين في النسق الرواقي؛ فالعقل الكلي هو المبدأ المنظم للطبيعة والكون، أما القانون الطبيعي فهو التعبير الأخلاقي والعملي عن هذا العقل في حياة الإنسان. وبذلك يمهّد هذا المبحث للانتقال إلى دراسة العقل الكلي في الرواقية بوصفه مبدأً كونيًا منظمًا، ثم بيان أثره في تأسيس القانون الطبيعي والأخلاق الرواقية.

المبحث الثاني: العقل الكلي في الفلسفة الرواقية عند زينون

يمثل العقل الكلي أحد المفاهيم المركزية في الفلسفة الرواقية، لأنه يكشف عن الطريقة التي فهم بها الرواقيون الكون والطبيعة والإنسان. فالعالم في التصور الرواقي ليس وجودًا عشوائيًا تحكمه المصادفة، ولا مجرد تجمع مادي منفصل الأجزاء، بل هو نظام كلي حي، تسري فيه قوة عاقلة تنظمه وتوجه حركته وتمنحه وحدته. ومن ثم فإن العقل الكلي لا يُفهم بوصفه مفهومًا نظريًا مجردًا، بل بوصفه المبدأ الذي تقوم عليه رؤية الرواقية للكون والأخلاق معًا.

ومن هنا فإن دراسة العقل الكلي عند زينون والرواقيين تتطلب النظر إليه من جهتين: الأولى كونه مبدأً منظمًا للطبيعة والكون، والثانية كونه أساسًا لعلاقة الإنسان بالعالم. فالإنسان لا يكون فاضلاً عند الرواقيين إلا إذا أدرك أن عقله الخاص ليس منفصلاً عن العقل الكوني، وأن سلوكه ينبغي أن يكون منسجمًا مع النظام العام للطبيعة. وبذلك يصبح العقل الكلي حلقة الوصل بين المعرفة الكونية والتوجيه الأخلاقي.

أولاً: العقل الكلي بوصفه مبدأً منظماً للطبيعة والكون

يقوم التصور الرواقي للطبيعة على أن الكون وحدة منظمة، لا تتفصل أجزاؤها بعضها عن بعض، بل ينتظمها مبدأ عاقل يحكم وجودها وحركتها. وقد عبّر الرواقيون عن هذا المبدأ بأسماء متعددة، مثل العقل الكوني، واللوغوس، والنار العاقلة، والنفس الكونية، والPneuma، وكلها تدل على قوة فعالة تسري في الموجودات وتمنحها صورتها ونظامها. (27) فالعقل الكلي في الرواقية ليس عقلاً مفارقاً للطبيعة، بل هو مبدأ محايت لها، أي حاضر في العالم ومتخلل له. وهذا ما يميز التصور الرواقي عن التصورات التي تفصل بين الإله والعالم؛ إذ يرى الرواقيون أن الإله أو العقل الكوني ليس خارج الكون، بل هو القوة المنظمة التي تسكنه وتدبره. ومن ثم فإن العالم بأسره عندهم يشبه كائناً حياً، يكون العقل الكلي فيه بمنزلة النفس التي تمنح الجسد حياته وحركته. (28)

وقد ارتبط العقل الكلي عند الرواقيين بمفهوم اللوغوس، وهو مفهوم يجمع بين معنى العقل والنظام والقانون. فاللوغوس ليس مجرد قدرة عقلية، بل هو النظام الكلي الذي تنتظم به الموجودات، وبه تكون الطبيعة قابلة للفهم. ولذلك فإن القول بوجود عقل كلي يعني أن العالم ليس فوضى، بل بناء محكوم بعلاقات ضرورية، وأن كل ما يحدث فيه يقع وفق نظام عام لا وفق الصدفة العمياء. (29)

وقد جعل الرواقيون من النار العاقلة أو النفس الكونية مبدأً لتشكيل الأشياء، فهي أشبه بالبذر الذي يحمل المبادئ الأولى لما ستصير إليه الموجودات. وبهذا المعنى لا تكون الطبيعة عندهم مادة خاملة، بل طبيعة حية عاقلة تتضمن في ذاتها أسباب الحركة والتطور والنظام. وهذا التصور يمنح العقل الكلي وظيفة كونية، لأنه لا يقتصر على تفسير الوجود، بل يفسر أيضاً انتظامه وتدرج ظواهره. (30)

ومن أبرز ما يميز الرؤية الرواقية أن العالم يخضع عندها لنظام ضروري، لأن العقل الكلي لا يعمل بصورة عشوائية، بل وفق ترتيب محكم. ولهذا ارتبط العقل الكلي بفكرة القدر والضرورة؛ فالقدر عند الرواقيين ليس قوة غامضة منفصلة عن العقل، وإنما هو التعبير عن انتظام الحوادث وفق القانون الكوني. وبذلك تصيح الضرورة في الفلسفة الرواقية مظهرًا من مظاهر العقل، لا نقيضًا له. (31)

وقد ترتب على هذا التصور أن الطبيعة أصبحت معيارًا للفهم والعمل في الوقت نفسه. فإذا كان الكون محكومًا بالعقل الكلي، فإن معرفة الطبيعة تعني معرفة النظام الذي ينبغي أن يوافق الإنسان. ومن هنا لم تكن النظرية الطبيعية عند الرواقيين مجرد علم بالكون، بل كانت أساسًا للأخلاق؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يحيا حياة فاضلة إلا إذا فهم طبيعة العالم الذي ينتمي إليه. (32)

كما أن العقل الكلي يمنح العالم وحدته؛ لأنه يجعل الموجودات المختلفة أجزاءً في نظام واحد. فالكثرة الظاهرة في العالم لا تعني الانفصال أو الفوضى، بل تعبر عن تنوع داخل وحدة أكبر. ولهذا فإن الرواقية نظرت إلى الكون بوصفه كلاً متماسكًا، تتحرك أجزاؤه وفق مبدأ واحد، هو العقل الكلي الذي يجمع بين الطبيعة والإله والقانون. (33) وتتضح أهمية هذا التصور حين نربطه بفلسفة زينون؛ فقد كان المبدأ الأخلاقي المركزي عنده هو العيش وفق الطبيعة، وهذا لا يمكن فهمه إلا إذا كانت الطبيعة نفسها عاقلة ومنظمة. فلو كانت الطبيعة فوضى أو مجرد مادة صامتة، لما أمكن أن تكون معيارًا للأخلاق. أما لأنها عند الرواقيين نظام عقلي، فإن العيش وفقها يصبح عيشًا وفق العقل ذاته. (34)

ومن هنا، فإن العقل الكلي في الفلسفة الرواقية يقوم بوظيفة مزدوجة: فهو من جهة مبدأ كوني يفسر نظام العالم، ومن جهة أخرى أساس معياري يوجه الحياة الإنسانية. ولذلك لا يمكن فصل التصور الطبيعي عن التصور الأخلاقي في الرواقية؛ لأن الإنسان حين يطلب الفضيلة، فإنه في الحقيقة يطلب الانسجام مع العقل الذي يحكم الكون كله. (35)

ترى الباحثة أن العقل الكلي في الفلسفة الرواقية لا يمثل مجرد فكرة ميتافيزيقية عن الكون، بل يمثل أساسًا شاملاً لفهم الطبيعة والإنسان والأخلاق. فالعالم عند زينون والرواقيين ليس مادة عمياء، بل نظام عاقل، وهذا ما يجعل القانون

الطبيعي والفضيلة والعيش وفق الطبيعة مفاهيم مترابطة. ومن ثم فإن العقل الكلي هو المحور الذي تدور حوله الرؤية الرواقية كلها.

ثانياً: علاقة العقل الإنساني بالعقل الكلي

لا تنظر الرواقية إلى الإنسان بوصفه كائناً منفصلاً عن الكون، بل بوصفه جزءاً من الطبيعة الكلية التي يحكمها العقل الكلي. ولذلك فإن العقل الإنساني عند الرواقيين ليس عقلاً مستقلاً استقلالاً مطلقاً، وإنما هو نصيب أو قبس من العقل الكوني العام. ومن هنا يصبح الإنسان قادراً على إدراك قانون الطبيعة لأنه يشارك في العقل نفسه الذي يحكمها. (36) وقد نُسب إلى زينون أن طبيعة الإنسان جزء من طبيعة الكون، وأن غايته أن يعيش بحسب طبيعته وطبيعة الكون. وهذا التصور يجعل العلاقة بين العقل الإنساني والعقل الكلي علاقة مشاركة وانتماء، لا علاقة خارجية. فالإنسان لا يتلقى القانون من خارج الطبيعة، بل يدركه من خلال عقله؛ لأن عقله متصل بالعقل العام المتخلف في الأشياء. (37)

حيث إن كمال الإنسان لا يتحقق عند الرواقيين بمجرد المعرفة النظرية، بل بتحويل العقل الإنساني إلى أداة للانسجام مع العقل الكلي. فالعقل لا ينبغي أن يكون خادماً للانفعالات والرغبات، بل ينبغي أن يكون قائداً لها وموجهاً للسلوك. ولهذا كان ضبط الانفعالات من أهم مظاهر الحكمة الرواقية، لأن الانفعال عندهم اضطراب في الحكم، بينما الفضيلة تقوم على حكم عقلي صحيح. (38)

وترى الرواقية أن الإنسان يتعرض في حياته لحوادث لا يملك تغييرها دائماً، لكنه يملك طريقة الحكم عليها وموقفه منها. ومن هنا ارتبط العقل الإنساني بفكرة قبول الضرورة؛ فالحكيم لا يعارض نظام الطبيعة، ولا يتمرد على ما يقع وفق القانون الكوني، بل يوافق إرادته مع هذا النظام. وهذا لا يعني الاستسلام السلبي، بل يعني فهم موضع الإنسان داخل الكون، والتصرف وفق ما يسمح به العقل والطبيعة. (39)

وتؤكد الرواقية أن العيش وفق الطبيعة هو في جوهره عيش وفق العقل؛ لأن الطبيعة ذاتها عاقلة. ومن ثم فإن الإنسان حين يعيش وفق الطبيعة لا يتبع غرائزه العمياء، بل يتبع عقله بوصفه الجزء الإنساني من العقل الكلي. ولذلك يصبح العقل الإنساني وسيطاً بين الإنسان والقانون الطبيعي، لأنه يمكنه من تمييز الفعل الموافق للطبيعة من الفعل المخالف لها. (40)

ومن هنا يظهر أن الفضيلة عند الرواقيين ليست مجرد التزام خارجي بقواعد سلوكية، بل هي حالة داخلية من انسجام العقل الإنساني مع العقل الكوني. فالإنسان الفاضل هو الذي يجعل أحكامه ورغباته وأفعاله متوافقة مع النظام العام للطبيعة. ولهذا كانت الحكمة، عندهم، معرفة بما ينبغي فعله وما ينبغي تجنبه في ضوء العقل والطبيعة. (41)

كما أن هذه العلاقة بين العقل الإنساني والعقل الكلي تؤسس لفكرة المساواة الإنسانية عند الرواقيين؛ فإذا كان البشر جميعاً يشتركون في العقل، وكان العقل الإنساني جزءاً من العقل الكوني، فإن البشر ينتمون إلى طبيعة واحدة، ويخضعون لقانون واحد. ومن هنا ظهرت في الرواقية فكرة المدينة الكونية، التي لا تقوم على الانتماء المحلي أو العرقي، بل على المشاركة في العقل والطبيعة. (42)

وهذا التصور يفسر أيضاً لماذا لم تفصل الرواقية بين الأخلاق والسياسة والقانون؛ لأن القانون العادل لا يكون عادلاً لمجرد أنه صادر عن سلطة بشرية، بل لأنه يوافق العقل والطبيعة. فإذا كان الإنسان عاقلاً بطبيعته، فإن القانون الحقيقي ينبغي أن يخاطب عقله، وأن يوجهه إلى الخير العام والفضيلة، لا أن يكون مجرد أمر خارجي مفروض عليه. (43) وتكشف علاقة العقل الإنساني بالعقل الكلي عن الطابع العملي للفلسفة الرواقية؛ فالإنسان لا يطلب معرفة العقل الكلي لمجرد التأمل، بل لكي يضبط حياته وفقه. ولهذا كانت الرواقية فلسفة تهذيب للنفس قبل أن تكون بناءً نظرياً؛ فهي

تدعو الإنسان إلى أن يجعل أحكامه منسجمة مع العقل، وأن يتحرر من عبودية الانفعالات، وأن يرضى بما يقتضيه النظام الكوني دون أن يفقد مسؤوليته الأخلاقية.⁽⁴⁴⁾

وبذلك يمكن القول إن العقل الإنساني في الفلسفة الرواقية هو المجال الذي يتحول فيه العقل الكلي إلى سلوك أخلاقي. فالعقل الكلي ينظم الكون، أما العقل الإنساني فيدرك هذا النظام ويحوّله إلى اختيار وفضيلة وواجب. ومن هنا تتضح الصلة العميقة بين النظرية الطبيعية والأخلاق العملية عند زينون والرواقيين.⁽⁴⁵⁾

مما سبق ترى الباحثة أن علاقة العقل الإنساني بالعقل الكلي تمثل أساس الأخلاق الرواقية. فالإنسان لا يصبح فاضلاً لأنه يهرب من العالم، بل لأنه يفهم موضعه داخله، ويجعل إرادته موافقة للنظام العاقل الذي يحكم الطبيعة. ومن ثم فإن الحرية عند الرواقيين لا تقوم على رفض الضرورة، بل على فهمها والانسجام معها من خلال العقل.

يتضح من خلال هذا المبحث أن العقل الكلي يمثل الأساس الكوني الذي يقوم عليه النسق الرواقي؛ فهو المبدأ المنظم للطبيعة، واللوغوس الذي يمنح العالم وحدته، والنظام الذي يجعل الحوادث مترابطة وفق ضرورة عقلية. وقد ظهر أن الرواقية لا تفصل بين الإله والطبيعة والعقل، بل تنتظر إليها باعتبارها أبعاداً مترابطة لمبدأ واحد يتخلل الكون وينظمه. كما تبين أن علاقة الإنسان بالعقل الكلي هي أساس الحياة الأخلاقية عند الرواقيين. فالعقل الإنساني ليس منفصلاً عن العقل الكوني، بل يشارك فيه، ومن خلال هذه المشاركة يستطيع الإنسان أن يدرك القانون الطبيعي ويعيش وفق الطبيعة. ومن ثم فإن الفضيلة عند زينون لا تتحقق إلا عندما ينسجم العقل الإنساني مع العقل الكلي، وتتحول المعرفة بالنظام الكوني إلى سلوك عملي قائم على الحكمة وضبط الانفعالات وقبول الضرورة.

المبحث الثالث: القانون الطبيعي وأبعاده الأخلاقية عند زينون الرواقي

يمثل القانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية أحد المفاهيم الأساسية التي تكشف عن الصلة الوثيقة بين الرؤية الكونية والرؤية الأخلاقية عند زينون والرواقيين. فإذا كان العقل الكلي هو المبدأ المنظم للكون والطبيعة، فإن القانون الطبيعي هو الصيغة الأخلاقية والعملية لهذا العقل في حياة الإنسان. ومن ثم لا يمكن فهم القانون الطبيعي في الرواقية بوصفه قانوناً خارجياً مفروضاً على الإنسان، بل بوصفه قانوناً نابغاً من طبيعة الكون العاقلة، ومن مشاركة الإنسان في هذا العقل الكوني.

وقد ارتبط القانون الطبيعي في الرواقية بفكرة العيش وفق الطبيعة، وهي الفكرة التي جعلت الأخلاق الرواقية تقوم على الانسجام مع النظام الكوني، لا على الخضوع للرغبات والانفعالات. فالإنسان الفاضل عند زينون ليس من يطلب اللذة أو يتجنب الألم فقط، بل من يجعل إرادته وأفعاله موافقة للعقل والطبيعة. ومن هنا يتناول هذا المبحث القانون الطبيعي بوصفه تعبيراً عن العقل الكلي، ثم يوضح أثر العيش وفق الطبيعة في بناء الأخلاق الرواقية.

أولاً: القانون الطبيعي بوصفه تعبيراً عن العقل الكلي

يقوم مفهوم القانون الطبيعي في الرواقية على أن الطبيعة ليست مجرد مادة صامتة أو نظام آلي، بل هي طبيعة عاقلة يحكمها اللوغوس أو العقل الكلي. ومن ثم فإن القانون الطبيعي ليس قانوناً وضعياً تضعه المجتمعات بحسب أعرافها المتغيرة، وإنما هو قانون كوني عام، مصدره العقل المتخلل في الوجود كله. ولهذا ارتبط القانون الطبيعي عند الرواقيين بالعقل الإلهي المحايت للعالم، لا بإرادة بشرية جزئية أو اتفاق اجتماعي محدود.⁽⁴⁶⁾

وقد تميز التصور الرواقي للقانون الطبيعي بأنه جمع بين الطبيعة والعقل والإله في نسق واحد؛ فالقانون هو قانون الطبيعة لأنه صادر عن النظام الكوني، وهو قانون العقل لأنه يقوم على اللوغوس، وهو في الوقت نفسه قانون إلهي لأن العقل الكلي عند الرواقيين ليس منفصلاً عن الإله. وبذلك يصبح القانون الطبيعي مبدأً شاملاً يحكم الكون والإنسان معاً، ويجعل الأخلاق امتداداً للنظام الكوني العام.⁽⁴⁷⁾

وتظهر أهمية زينون من خلال القول المنسوب إليه بأن طبيعة الإنسان جزء من طبيعة الكون، وأن هدف الإنسان هو أن يعيش بحسب طبيعته وطبيعة الكون، وألا يقوم بأي فعل ينهى عنه القانون العام، أي قانون الطبيعة، الذي هو العقل السليم المتخلل في كل شيء. وهذا التصور يوضح أن القانون الطبيعي عند زينون ليس مجرد قاعدة أخلاقية جزئية، بل هو تعبير عن العقل الكوني الذي يربط الإنسان بالعالم. (48)

ومن هنا فإن القانون الطبيعي عند زينون يقوم على مبدأ المشاركة بين الإنسان والكون في العقل. فالإنسان لا يخضع للقانون الطبيعي من الخارج، بل يدركه من خلال عقله؛ لأن عقله الإنساني جزء من العقل الكلي. وبذلك تصبح معرفة القانون الطبيعي ممكنة لأن الإنسان يحمل في ذاته قدرة عقلية تجعله قادرًا على التمييز بين ما يوافق الطبيعة وما يخالفها. (49)

وقد امتدت هذه الفكرة في الفكر الروماني عند شيشرون، الذي عرّف القانون بأنه أسمى عقل كامن في الطبيعة، يأمر بما يجب فعله وينهى عما يخالفه. وهذا التعريف يعكس الأثر الرواقي الواضح في تصور القانون، لأنه يجعل القانون الحقيقي قائمًا في العقل والطبيعة، لا في التشريع البشري وحده. فالقانون الوضعي قد يتغير من مجتمع إلى آخر، أما القانون الطبيعي فهو ثابت لأنه يستند إلى العقل الكلي. (50)

ويؤكد شيشرون كذلك أن أصل العدالة والقانون يرجع إلى الطبيعة، وأن العدالة في حقيقتها نابعة من الطبيعة. وهذا المعنى يقترب من جوهر الرؤية الرواقية التي ترى أن الخير والعدل والفضيلة ليست أمورًا اعتبارية، بل لها أساس موضوعي في النظام الكوني العاقل. ومن هنا يصبح القانون الطبيعي معيارًا للحكم على القوانين البشرية؛ فما وافق العقل والطبيعة كان عادلاً، وما خالفهما كان ناقصًا أو غير جدير باسم القانون الكامل. (51)

ومن الناحية الفلسفية، يكشف القانون الطبيعي في الرواقية عن انتقال مهم من الأخلاق المحلية إلى الأخلاق الكونية. فإذا كان البشر جميعًا يشتركون في العقل، وكانوا جميعًا أجزاءً من طبيعة كونية واحدة، فإن القانون الطبيعي ينطبق عليهم جميعًا، لا بحسب انتماءاتهم السياسية أو الاجتماعية، بل بحسب إنسانيتهم العاقلة. وهذا ما مهّد لفكرة المدينة الكونية أو المواطنة العالمية التي ارتبطت بالرواقية لاحقًا. (52)

كما أن القانون الطبيعي عند زينون لا ينفصل عن الضرورة الكونية؛ لأن العالم عند الرواقيين محكوم بنظام عقلي ضروري. غير أن هذه الضرورة لا تلغي الأخلاق، بل تؤسسها؛ فالإنسان لا يكون حرًا لأنه يخرج عن قانون الطبيعة، بل لأنه يفهم هذا القانون ويوافقه بعقله وإرادته. ومن هنا يظهر أن الحرية الرواقية ليست تحررًا من النظام، بل تحرر من الجهل والانفعال، ودخول واعٍ في النظام الكوني. (53)

وتتضح العلاقة بين القانون الطبيعي والعقل الكلي في أن القانون ليس سوى صورة عملية للعقل. فالعقل الكلي ينظم الكون من حيث الوجود، والقانون الطبيعي ينظم السلوك من حيث الواجب. وبذلك يصبح الفعل الأخلاقي الصحيح هو الفعل الذي ينسجم مع العقل الكلي، أما الفعل المخالف للطبيعة فهو فعل ناتج عن سوء الحكم أو سيطرة الانفعال أو الجهل بالنظام العام للأشياء. (54)

ومن ثم فإن القانون الطبيعي في الرواقية يؤدي وظيفة مزدوجة: فهو من جهة يفسر وحدة الكون وانتظامه، ومن جهة أخرى يحدد معيار السلوك الإنساني الصحيح. وهذا الجمع بين الكوني والأخلاقي هو ما يمنح الرواقية طابعها المميز، إذ تجعل الإنسان مسؤولاً عن أن يحول معرفته بالنظام الكوني إلى حياة عملية قائمة على الفضيلة والاعتزان. (55)

ترى الباحثة أن القانون الطبيعي عند زينون الرواقي لا يمكن فهمه بوصفه قانونًا أخلاقيًا منفصلاً عن البناء الكوني للرواقية، بل هو الامتداد العملي للعقل الكلي في حياة الإنسان. فالقانون الطبيعي هو الوجه الأخلاقي للوغوس، ومن خلاله يتحول النظام الكوني إلى معيار للسلوك. ولذلك فإن قيمة هذا المفهوم تكمن في أنه يربط بين الطبيعة والعقل والفضيلة في نسق فلسفي واحد.

ثانياً: العيش وفق الطبيعة وأثره في بناء الأخلاق الرواقية

يعد مبدأ العيش وفق الطبيعة من أهم المبادئ التي قامت عليها الأخلاق الرواقية، بل يمكن القول إنه الصيغة العملية للقانون الطبيعي في حياة الإنسان. فحين يدعو زينون والرواقيون إلى العيش وفق الطبيعة، فإنهم لا يقصدون اتباع الغرائز أو الاستسلام للحياة البيولوجية، بل يقصدون أن يحيا الإنسان وفق طبيعته العاقلة، وفي انسجام مع طبيعة الكون الكلية التي يحكمها العقل. (56)

فالتبيعة عند الرواقيين عاقلة ومنظمة، ولذلك فإن موافقتها تعني موافقة العقل. ومن هنا تصبح الفضيلة هي الحياة المطابقة للعقل والطبيعة، أما الرذيلة فهي انحراف عن هذا النظام بسبب الجهل أو الانفعال أو سوء الحكم. وبهذا المعنى لا تكون الأخلاق الرواقية مجرد نصائح عملية، بل تقوم على أساس كوني وفلسفي عميق، يجعل السلوك الإنساني مرتبطاً ببنية العالم نفسه. (57)

وقد ترتب على هذا المبدأ أن الرواقية جعلت الفضيلة الخير الحقيقي الوحيد، لأن كل ما عداها من مال أو جاه أو صحة أو ألم أو لذة لا يملك قيمة أخلاقية مطلقة. فهذه الأمور قد تكون مفضلة أو غير مفضلة، لكنها لا تجعل الإنسان فاضلاً أو شريراً بذاتها. أما الفضيلة فهي انسجام العقل الإنساني مع العقل الكلي، ولذلك كانت وحدها كافية لتحقيق السعادة الحقة عند الرواقيين. (58)

ويرتبط العيش وفق الطبيعة بضبط الانفعالات، لأن الانفعالات عند الرواقيين ليست مجرد حالات نفسية عابرة، بل أحكام خاطئة تصدر عن العقل حين يسيء تقدير الأشياء. فالخوف والحسد والغضب والحزن تنشأ من اعتقاد الإنسان أن بعض الأشياء الخارجية خير مطلق أو شر مطلق، بينما الحكيم يعلم أن الخير الحقيقي هو الفضيلة، وأن الشر الحقيقي هو الرذيلة. ومن هنا يكون علاج الانفعال بتصحيح الحكم العقلي لا بمجرد قمع الشعور. (59)

وقد أكدت الرواقية أن الإنسان لا يستطيع السيطرة على كل ما يحدث في العالم، لكنه يستطيع أن يسيطر على حكمه الداخلي وموقفه العقلي. وهذا ما جعل الأخلاق الرواقية أخلاقاً عملية قوية؛ لأنها تدعو الإنسان إلى التمييز بين ما يقع في نطاق إرادته وما لا يقع فيها، وإلى توجيه عنايته نحو ما يملك التحكم فيه، وهو حكمه واختياره وسلوكه. (60)

ومن هنا يظهر أن العيش وفق الطبيعة لا يعني السلبية أو الانسحاب من الحياة، بل يعني العمل وفق العقل، وقبول ما لا يمكن تغييره بوصفه جزءاً من النظام الكوني. فالحكيم الرواقي لا يرفض الضرورة ولا ينهار أمامها، بل يفهمها ويجعل إرادته منسجمة معها. وهذا الانسجام هو ما يمنحه الطمأنينة الداخلية ويحرره من الاضطراب. (61)

كما أن العيش وفق الطبيعة له بعد اجتماعي واضح؛ لأن الإنسان عند الرواقيين كائن عاقل واجتماعي في الوقت نفسه، ومشاركته في العقل الكلي تجعله مرتبطاً بسائر البشر. ولذلك لا تقوم الأخلاق الرواقية على النجاة الفردية وحدها، بل على أداء الواجب تجاه الآخرين، والاعتراف بأن البشر جميعاً أعضاء في جماعة كونية واحدة. وهذا ما يجعل القانون الطبيعي أساساً للعدالة والمساواة والواجب الإنساني العام. (62)

وقد مهدت هذه الفكرة لفهم جديد للإنسان، لا بوصفه مواطناً في مدينة سياسية محدودة فقط، بل بوصفه مواطناً في الكون. فالانتماء إلى العقل الكلي والطبيعة العامة يجعل الإنسان جزءاً من جماعة أوسع من الدولة أو القبيلة أو المدينة، وهي جماعة البشر العقلاء. ومن ثم فإن العيش وفق الطبيعة يتضمن الاعتراف بالروابط الإنسانية العامة التي تتجاوز الحدود المحلية. (63)

وتظهر أهمية هذا المبدأ كذلك في أنه يربط بين المعرفة والعمل؛ فمعرفة الإنسان بأن الكون عاقل ومنظم لا تكون ذات قيمة إلا إذا انعكست على سلوكه. ولذلك كانت الفلسفة عند الرواقيين تدريباً للنفس على الحكم الصحيح، والتصرف المعتدل، وقبول الضرورة، والوفاء بالواجب. فالحكمة ليست مجرد معرفة نظرية، بل قدرة على العيش وفق ما يقتضيه العقل والطبيعة. (64)

وعند زينون، تتحدد الأخلاق الرواقية في ضوء هذا المبدأ؛ فالإنسان الفاضل هو من يجعل حياته متفقة مع الطبيعة الكلية، ويضبط رغباته وانفعالاته، ويدرك أن القانون الحقيقي هو قانون العقل. ومن هنا فإن الأخلاق الرواقية لا تتفصل عن القانون الطبيعي، لأن القانون الطبيعي هو الذي يحدد للإنسان ما ينبغي أن يفعله حتى يكون فعله موافقاً للطبيعة والعقل. (65)

وهكذا يمكن القول إن مبدأ العيش وفق الطبيعة هو التطبيق العملي للعلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي؛ فالعقل الكلي يبين نظام العالم، والقانون الطبيعي يكشف معيار الفعل، والعيش وفق الطبيعة يحول هذا المعيار إلى ممارسة أخلاقية يومية. وبذلك تكتمل الدائرة الفلسفية في الرواقية بين الكون والإنسان، وبين العقل والفضيلة، وبين الضرورة والحرية. (66) مما سبق ترى الباحثة أن العيش وفق الطبيعة يمثل جوهر الأخلاق الرواقية؛ لأنه يحول القانون الطبيعي من فكرة نظرية إلى ممارسة عملية. فالإنسان عند زينون لا يبلغ الفضيلة بمجرد معرفة الخير، بل بأن يجعل حياته منسجمة مع العقل الكلي والطبيعة العاقلة. ومن ثم فإن الأخلاق الرواقية تقدم نموذجاً فلسفياً يربط بين الاتزان الداخلي والواجب الإنساني والانتماء إلى نظام كوني شامل.

يتضح من خلال هذا المبحث أن القانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية ليس قانوناً وضعياً ولا عرفاً اجتماعياً، بل هو تعبير عن العقل الكلي الذي يحكم الكون والطبيعة والإنسان. فقد جعل زينون والرواقيون القانون الطبيعي أساساً للفعل الأخلاقي، لأنه يمثل العقل السليم المتخلل في كل شيء، ويحدد للإنسان طريق العيش الموافق للطبيعة. كما تبين أن مبدأ العيش وفق الطبيعة هو التطبيق العملي للقانون الطبيعي؛ فالأخلاق الرواقية تقوم على أن الإنسان جزء من الكون العاقل، وأن عليه أن يجعل عقله وإرادته منسجمين مع النظام الكلي. ومن هنا فإن الفضيلة عند زينون ليست مجرد سلوك فردي، بل هي موافقة للعقل والطبيعة، وضبط للانفعالات، وقبول للضرورة، وقيام بالواجب في إطار إنساني كوني شامل.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع العقل الكلي والقانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية عند زينون الرواقي، بوصفه من الموضوعات الأساسية التي تكشف عن طبيعة البناء الفلسفي للرواقية في بدايتها الأولى. وقد اتضح أن الفلسفة الرواقية لا تفصل بين النظر في الكون والنظر في الإنسان، ولا بين الطبيعة والأخلاق، بل تتطرق من تصور شامل يرى أن العالم محكوم بعقل كلي منظم، وأن الإنسان لا يحقق كماله الأخلاقي إلا إذا جعل حياته منسجمة مع هذا النظام العقلي العام. وقد بينت الدراسة أن العقل الكلي عند زينون والرواقيين ليس عقلاً مفارقاً للطبيعة، بل هو مبدأ محايث لها، يتخلل الموجودات وينظم حركتها ويمنحها وحدتها. ومن هذا التصور نشأت فكرة القانون الطبيعي بوصفه تعبيراً أخلاقياً وعملياً عن العقل الكوني، لا مجرد قانون وضعي تضعه الجماعات البشرية. فالقانون الطبيعي في الرواقية هو قانون العقل والطبيعة معاً، وهو الذي يحدد للإنسان طريق الفضيلة والعيش السليم.

كما تبين أن مبدأ العيش وفق الطبيعة يمثل الحلقة الجامعة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي؛ إذ يعني أن يوافق الإنسان أفعاله وأحكامه مع النظام العقلي الكوني، وأن يتحرر من سيطرة الانفعالات والأهواء. ومن ثم فإن الرواقية عند زينون تقدم رؤية فلسفية تجعل الفضيلة قائمة على الاتزان الداخلي، وقبول الضرورة، وإدراك الإنسان لموقعه داخل الكون العاقل.

النتائج

1. توصلت الدراسة إلى أن الفلسفة الرواقية عند زينون تقوم على وحدة مترابطة بين الطبيعة والعقل والأخلاق.

2. أظهرت الدراسة أن العقل الكلي يمثل المبدأ المنظم للكون في التصور الرواقي، فهو اللوغوس أو العقل المتخلل في الموجودات.
3. بينت الدراسة أن العقل الكلي في الرواقية ليس مفارقاً للعالم، بل محايت للطبيعة ومنظم لحركتها ونظامها.
4. كشفت الدراسة أن القانون الطبيعي عند زينون هو تعبير أخلاقي وعملي عن العقل الكلي، وليس مجرد قانون وضعي أو عرف اجتماعي.
5. أوضحت الدراسة أن الإنسان في الرواقية جزء من الطبيعة الكلية، وأن عقله الإنساني متصل بالعقل الكوني العام.
6. توصلت الدراسة إلى أن مبدأ العيش وفق الطبيعة هو الأساس العملي للأخلاق الرواقية، لأنه يربط السلوك الإنساني بالنظام العقلي للكون.
7. بينت الدراسة أن الفضيلة عند زينون تتحقق من خلال موافقة الإنسان للعقل والطبيعة، وضبط الانفعالات، وقبول الضرورة.
8. كشفت الدراسة أن القانون الطبيعي في الرواقية أسهم في تأسيس رؤية أخلاقية كونية تقوم على وحدة البشر واشتراكهم في العقل والطبيعة.
9. أوضحت الدراسة أن الفكر الرواقي مهّد لتطور مفهوم القانون الطبيعي في الفلسفة الرومانية، خاصة عند شيشرون.
10. أكدت الدراسة أن العلاقة بين العقل الكلي والقانون الطبيعي تمثل المدخل الأساسي لفهم الأخلاق الرواقية عند زينون الرواقي.

التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الفلسفة الرواقية، خاصة في جانبها الطبيعي والأخلاقي، وعدم الاقتصار على صورتها الشائعة بوصفها فلسفة للزهد وضبط الانفعال فقط.
2. توصي الدراسة بإفراد دراسات مستقلة لمفهوم العقل الكلي/اللوغوس في الرواقية، لما له من دور أساسي في فهم تصورهم للكون والإنسان.
3. توصي الدراسة بدراسة القانون الطبيعي عند زينون والرواقيين في علاقته بالفكر القانوني والسياسي اللاحق، خاصة عند شيشرون والرومان.
4. توصي الدراسة بضرورة التعامل النقدي مع مصادر زينون، لأن معظم آرائه لم تصل في مؤلفات كاملة، بل من خلال شذرات ونقول لاحقة.
5. توصي الدراسة بالمقارنة بين مفهوم القانون الطبيعي في الرواقية ومفهومه في الفلسفة المسيحية والفكر الحديث، لإبراز أثر الرواقية في تاريخ فلسفة القانون.
6. توصي الدراسة بربط الأخلاق الرواقية بقضايا الإنسان المعاصر، خاصة ما يتعلق بالانحياز النفسي، وضبط الانفعالات، والمسؤولية الأخلاقية، والعيش وفق العقل.

هوامش البحث:

- (1) ديرك بالتزلي، الرواقية، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة ناصر الحلوان، مؤسسة حكمة، 2019م، ص 2-5.
- (2) غيلاني، نجاه، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة الفلسفة، ص 6-8.
- (3) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 7.

- (4) بهلول، رجا، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مجلة تبيين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 13، العدد 50، خريف 2024م، ص98.
- (5) أبو الوفا، جمال الدين السيد، وإسماعيل، بلال صبحي، الكتاب الأول من محاوره عن القوانين De Legibus لشيخرون: ترجمة وتعليق، مجلة أوراق كلاسيكية، العدد الثاني والعشرون، 2025م، ص386-388.
- (6) ديرك بالتزلي، الرواقية، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة ناصر الحلوان، مؤسسة حكمة، 2019م، ص7.
- (7) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مجلة تبيين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 13، العدد 50، خريف 2024م، ص98.
- (8) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص2-5.
- (9) غيلاني نجا، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة الفلسفة، ص6-8.
- (10) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مرجع سابق، ص98.
- (11) غيلاني، نجا، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة الفلسفة، ص5-7.
- (12) المرجع نفسه، ص9-10.
- (13) عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص22-23.
- (14) ديرك بالتزلي، الرواقية، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة ناصر الحلوان، مؤسسة حكمة، 2019م، ص3-5.
- (15) المرجع نفسه، ص5.
- (16) غيلاني، نجا، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مرجع سابق، ص14.
- (17) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مجلة تبيين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 13، العدد 50، خريف 2024م، ص98.
- (18) رينيه هوفن، الرواقية والرواقيون إزاء مسألة الحياة في العالم الآخر، تقديم وترجمة وتعليق د. أوفيليا فايز رياض، مراجعة أ.د. أحمد عثمان، الجمعية المصرية للدراسات اليونانية والرومانية، القاهرة، 1999م، ص18.
- (19) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص7.
- (20) المرجع نفسه، ص7-8.
- (21) رينيه هوفن، الرواقية والرواقيون إزاء مسألة الحياة في العالم الآخر، مرجع سابق، ص19.
- (22) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مرجع سابق، ص97-98.
- (23) المرجع نفسه، ص98.
- (24) المرجع نفسه، ص98-99.
- (25) جمال الدين السيد أبو الوفا، وبلال صبحي، وإسماعيل، الكتاب الأول من محاوره عن القوانين De Legibus لشيخرون: ترجمة وتعليق، مجلة أوراق كلاسيكية، العدد الثاني والعشرون، 2025م، ص386-388.
- (26) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص7-10.
- (27) ديرك بالتزلي، الرواقية، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة ناصر الحلوان، مؤسسة حكمة، 2019م، ص7.
- (28) رينيه هوفن، الرواقية والرواقيون إزاء مسألة الحياة في العالم الآخر، تقديم وترجمة وتعليق د. أوفيليا فايز رياض، مراجعة أ.د. أحمد عثمان، الجمعية المصرية للدراسات اليونانية والرومانية، القاهرة، 1999م، ص18-19.
- (29) عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص41.

- (30) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 7-8.
- (31) غيلاني، نجاه، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة الفلسفة، ص 40-41.
- (32) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص 267.
- (33) رينيه هوفن، الرواقية والرواقيون إزاء مسألة الحياة في العالم الآخر، مرجع سابق، ص 19.
- (34) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مجلة تبيين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 13، العدد 50، خريف 2024م، ص 98.
- (35) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الأول: الفلسفة القديمة، ترجمة زكي نجيب محمود، مراجعة أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ص 328.
- (36) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 9-10.
- (37) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مرجع سابق، ص 98.
- (38) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 10.
- (39) غيلاني، نجاه، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مرجع سابق، ص 40-41.
- (40) المرجع نفسه، ص 41.
- (41) عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مرجع سابق، ص 65.
- (42) رينيه هوفن، الرواقية والرواقيون إزاء مسألة الحياة في العالم الآخر، مرجع سابق، ص 18.
- (43) جمال الدين السيد أبو الوفا، وبلال صبحي إسماعيل، الكتاب الأول من محاورات القوانين De Legibus لشيشرون: ترجمة وتعليق، مجلة أوراق كلاسيكية، العدد الثاني والعشرون، 2025م، ص 386-388.
- (44) غيلاني، نجاه، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مرجع سابق، ص 90-91.
- (45) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 24.
- (46) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مجلة تبيين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 13، العدد 50، خريف 2024م، ص 94-98.
- (47) رينيه هوفن، الرواقية والرواقيون إزاء مسألة الحياة في العالم الآخر، تقديم وترجمة وتعليق د. أوفيليا فايز رياض، مراجعة أ.د. أحمد عثمان، الجمعية المصرية للدراسات اليونانية والرومانية، القاهرة، 1999م، ص 18-19.
- (48) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مرجع سابق، ص 98.
- (49) ديرك بالتزلي، الرواقية، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة ناصر الحلوان، مؤسسة حكمة، 2019م، ص 9-10.
- (50) جمال الدين السيد أبو الوفا، وبلال صبحي إسماعيل، الكتاب الأول من محاورات القوانين De Legibus لشيشرون: ترجمة وتعليق، مجلة أوراق كلاسيكية، العدد الثاني والعشرون، 2025م، ص 386.
- (51) المرجع نفسه، ص 387.
- (52) عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص 72.
- (53) غيلاني، نجاه، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة الفلسفة، ص 40-41.
- (54) جمال الدين السيد أبو الوفا، وبلال صبحي إسماعيل، الكتاب الأول من محاورات القوانين، مرجع سابق، ص 388.
- (55) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مرجع سابق، ص 99.
- (56) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مرجع سابق، ص 98.

- (57) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 2-5.
- (58) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الأول: الفلسفة القديمة، ترجمة زكي نجيب محمود، مراجعة أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ص 329.
- (59) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 2.
- (60) غيلاني، نجا، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مرجع سابق، ص 90.
- (61) المرجع نفسه، ص 91.
- (62) رينيه هوفن، الرواقية والرواقيون إزاء مسألة الحياة في العالم الآخر، مرجع سابق، ص 18.
- (63) عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مرجع سابق، ص 73.
- (64) ديرك بالتزلي، الرواقية، مرجع سابق، ص 5.
- (65) رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مرجع سابق، ص 98.
- (66) غيلاني، نجا، فكرة الضرورة في الفلسفة الرواقية، مرجع سابق، ص 92.